

## مرة أخرى عن

## المليار الذين يعيشون في القاع

جلين جوتسليج يجرى حوارا مع بول كوليبه عالم الاقتصاد بأكسفورد  
Glenn Gottselig interviews Oxford economist Paul Collier

التمويل والتنمية: كيف يمكن أن نحقق ذلك؟  
كوليبه: ذلك يعني جدول أعمال لزيادة القدرة على الاستثمار بصورة منتجة. ويقتضى ذلك مرحلة من الاستثمار فى الاستثمار. وهو أمر يتضمن جزئيا جدول أعمال اقتصادى كلى، لكنه يتضمن أيضا جدول أعمال اقتصادى جزئى. وإذا اكتفينا بالقول بأنه لا أمل، وأن البلد ليس لديه قدرة على الاستثمار، فإن ذلك يدفع هذا البلد إلى ما أسميه اقتصاديات بولينيوس وفيه «لا يكون مقترض ولا مقرض». وعلى الدوام كانت اقتصاديات بولينيوس محل سخريه. ففي مسرحية هاملت صور شكسبير بولينيوس باعتباره مغفلا جعاعا فى الأساس. وبالنسبة للبلدان منخفضة الدخل، فإن عدم كونها مقترضا أو مقرضا أمر مدمر، لأنها بذلك لن نستطيع أبدا تمويل زيادة معدل الاستثمار لما يربو على ٣٠ فى المائة. وبالطبع، فإننا عند زيادة معدلات الاستثمار والاقتراض، لانريد تكرار أزمة الديون، ومن ثم يتعين إجراء الاستثمار على نحو أفضل مما هو عليه الحال حاليا. وذلك يعنى استراتيجية للاستثمار فى الاستثمار، وبناء القدرة على القيام باستثمارات جيدة. وذلك أمر لا يستطيع الصندوق أن يحققه بمفرده. إنه جدول أعمال اقتصادى جزئى لحد كبير، ومن ثم فإن الكلى يتوقف على الجزئى. ويقتضى ذلك أن يعمل الصندوق مع الوكالات المسؤولة عن جدول الأعمال الجزئى، وهى البنك الدولى

التمويل والتنمية: فى عرض أخير أمام الخبراء بصندوق النقد الدولى، تحدثت عن الاقتصاديات الكلية للمليار الذى يعيش فى القاع. ما الذى تعتبره تحديات اقتصادية كلية تشترك فيها هذه البلدان؟  
كوليبه: أعتقد أن بلدان المليار الذى يعيش فى القاع، البلدان منخفضة الدخل، متميزة لا من حيث قلة عدد السياسات الجيدة فى المتوسط عنها فى البلدان متوسطة الدخل فحسب، بل أيضا من حيث إنها تواجه مشكلات مختلفة. ومن ثم فإن السياسات الجيدة فى هذه البيئات لا بد أن تبدو مختلفة عن السياسات الجيدة فى البيئات متوسطة الدخل، وهذا أمر غير معترف به على نحو كاف. لنبدأ بتحديد الفروق الرئيسية بين اقتصاد منخفض الدخل واقتصاد متوسط الدخل. وتتبدى من هذه الفروق استراتيجيات مختلفة واستجابات مختلفة. والفروق الغالب هو أن هذه البلدان تعاني ندرة فى رأس المال بصورة تدعو لليأس. ومن تداعيات ذلك أنها تحتاج إلى أن تضى خلال مرحلة مطولة من الاستثمار المرتفع. وفى الوقت الحالى، يقل متوسط معدل الاستثمار فى أفريقيا إلى الناتج المحلى الإجمالى عن ٢٠ فى المائة، فى حين أنها تحتاج للحاق بالاقتصادات الأخرى وللتقارب معها إلى ما يربو على ٣٠ فى المائة. ومن ثم يتعين أن ترتفع مما يقل عن ٢٠ فى المائة إلى ما يزيد على ٣٠ فى المائة. ويمثل ذلك تغييرا كبيرا.

أساسا. بالطبع إن صندوق النقد الدولي يقوم بهذا من حيث المبدأ، لكن بشكل غير كاف في التطبيق. ويقتضى الأمر أن تعمل المؤسسات على جدول أعمال رئيسي مشترك للاستثمار فى الاستثمار، وهو أمر يمكن أن يستغرق ثلاث سنوات من العمل مع الحكومات لتوفير القدرة على زيادة الاستثمار الجيد بصورة حاسمة.

ومن ثم، فإن ندرة رأس المال هى السمة المحددة الغالبة للبلدان منخفضة الدخل، لكنها ليست السمة المميزة الوحيدة. وهى، نموذجيا، بلدان غنية بالموارد، ويثير هذا أيضا قضايا تتعلق بالمدخرات والاستثمار. وتستنفد البلدان أصولها الطبيعية وهى تستخرج مواردها، ونظرا لأن أسعار السلع الأساسية جد متقلبة،

فإن تيار الإيرادات لا يمكن التنبؤ به للغاية. وتقتضى مثل هذه الظروف وضع استراتيجيات للمدخرات والاستثمار مميزة للبلدان منخفضة الدخل.

وهدف تخفيض الفقر المطلق - وهو الهدف الوحيد بالنسبة لبلدان المليار الذى يعيش فى القاع - هو هدف ابتعد عنه باقى الجنس البشرى طوال ٤٠ عاما. وينبغى أن ينصب محور التركيز الأولى على تحقيق التقارب. إذ يتعين على هذه البلاد للحاق بالركب، وهو ما يعنى أنه يتعين عليها أن تنمو على نحو أسرع من البلدان النامية الأخرى. ولهذا، فإنها فى حاجة لمعدلات استثمار تضاهى معدلات البلدان النامية الناجحة على الأقل.

وهناك سمة ثالثة تجعل هذه البلدان منخفضة الدخل مميزة هى أنه يتعين عليها أن تعایش أوزار الماضى وقد كان الماضى شاقا فى العادة، ومن ثم فإن هذه البلدان تفتقر للسمعة الحسنة، خاصة لدى المستثمرين. وفى ضوء هذا الوضع، فإنها تحتاج لتكنولوجيات للالتزام - وأقصد بها بعض الآليات التى تلتزم هذه البلدان سلفا من خلالها باتخاذ إجراءات محددة لاحقا، وبذلك تستطيع أن تبني مصداقيتها.

وأخيرا، فإن القدرة على تنفيذ برامج مصروفات عامة بمعايير الأمانة والكفاءة الملائمة، منخفضة بصورة نموذجية لذلك، فإن بناء نظم تحقق هذا عمليا، يشكل جزءا من جدول أعمال كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي فى البلدان منخفضة الدخل.

التمويل والتنمية: مع تغيير حكومات الاقتصادات المتقدمة فى شتى أنحاء العالم لأولويات الإنفاق بها للتصدى لركود اقتصاداتها، ما مدى أهمية استمرار تدفق المعونة للبلدان النامية؟

كوليبه: لقد حان الوقت لتوجيه تحويلات الموارد العامة نحو أفقر المجتمعات، لأن تحويلات الموارد الخاصة آخذة فى التناقص. وقد اتخذت تحويلات الموارد الخاصة شكلين، الإرساليات النقدية والاستثمار الخاص، وكلاهما يتناقصان سريعا. ولم تكن هذه الأزمة من صنع البلدان النامية، لكنها تعاني من جرائها. وهذا هو نوع الأوضاع التى أقيمت من أجلها وكالات التنمية العامة. وإذا نظرنا للوراء، لأواخر أربعينيات القرن الماضى، فسرى زما مشابها لحد ما، حيث لم يكن هناك أمل فى أن يعيد رأس المال الخاص بناء أوروبا، ومن ثم تم إنشاء

مؤسسات عامة لتوجيه الأموال العامة لتحقيق هذه المهمة. وحاليا، فإن مجموعة مختلفة من البلدان تحتاج إلى المساعدة وإلى الجهود العامة الدولية.

التمويل والتنمية: فى الأشهر الأخيرة، اضطلعت مجموعة العشرين بدور أكثر بروزا كمنتدى للحكومات الرئيسية. هل تعتبر هذا تطورا إيجابيا بالنسبة للمليار الذى يعيش فى القاع؟

كوليبه: ذلك صحيح تماما. فالذى حدث على مر الأعوام هو أن مجموعة البلدان التى تشكل جزءا له مصداقيته من الحل اللازم للمشاكل الدولية، قد توسعت بصورة ضخمة. فمئذ ستين عاما خلت، كان ذلك يقتصر على الولايات المتحدة. ثم تحولت أوروبا من كونها جزءا من مشكلة إلى جزء من الحل. وحاليا، فإن فئة جديدة كاملة من البلدان، مثل البرازيل والصين وجنوب أفريقيا، تمثل جزءا من الحل. لقد كنت توا أعمل فى هايتى، حيث كان ٩٠٠٠ جندي من قوات حفظ السلام البرازيلية يصونون النظام والسلم فى السنوات الخمس الأخيرة. وذلك إسهام هائل من البرازيل فى بلد من أشد بلدان نصف الكرة الغربى فقرا.

وتسلم مجموعة العشرين، وإن كان متأخرا، بحقيقة أننا انتقلنا، حمدا لله، من مجموعة البلد الواحد منذ ٦٠ سنة خلت، إلى مجموعة الثمانية، وإلى مجموعة العشرين حاليا. وذلك أمر جدير بالتنويه، وهو أمر تأخر أيضا اعتراف البنين المؤسس به.

التمويل والتنمية: ما هو فى رأيك دور الصندوق فى مساعدة البلدان النامية؟

كوليبه: إن السياسات الجيدة فى البلدان منخفضة الدخل لا ينتظر أن تشبه مثيلتها فى البلدان المتقدمة، ومن ثم فليس هناك نموذج يلوح فى السماء نسميه النموذج « الصحيح » لنطمح إليه، مع اعتبار مجموعة الثمانية هى سحب الجزء العلوى للغلاف الجوى فيه والبلدان منخفضة الدخل هى السحب المنخفضة جدا. وذلك ليس عالمنا.

وأعتقد أن هناك ثلاثة أدوار مختلفة للصندوق. فالصندوق هو أولا بالنسبة لحكومات البلدان منخفضة الدخل، مصدر للأموال. وثانيا، يوفر الصندوق إطارا للالتزام بالنسبة للمانحين من خلال برامجهم. والدور الثالث، الذى أعتقد أنه الأهم، هو توفير إطار للمفاهيم والتنسيق لمساعدة قوى فاعلة كثيرة متباينة تعمل فى مجال التنمية فى البلدان منخفضة الدخل، بما فى ذلك شتى الوكالات ومختلف الحكومات.

لكن فكرتى الأهم هى أن الإجابات الكلية الصحيحة تعتمد على حل القضايا الجزئية والمؤسسية. إن الإجابات الكلية الصحيحة، التى تعتبر القضايا الجزئية والمؤسسية أمرا مسلما به - وهو ما كان الصندوق يقوم به - هى الإجابات الكلية الخاطئة عن التنمية.

وتداعى ذلك أن الصندوق لا يستطيع أن يتجاهل جداول الأعمال الجزئية

واكتسب طابعا غير رسمى. والتعمير فيما بعد انتهاء المنازعات يتعلق جزئيا باستمالة القطاع الخاص ليعود للهيكل الرسمية، وإذا أثقلت كاهل القطاع الخاص بفرض ضرائب مرتفعة لأنك تحاول تكديس الإيرادات بأسرع مما يجب، فإنك تؤخر العملية الأكثر أهمية الخاصة بإعادة بناء الاقتصاد فيما بعد انتهاء المنازعات.

وفى بيئة ما بعد انتهاء المنازعات، تثور بعض القضايا المشتركة بين القطاعين العام والخاص على حد سواء، تتمثل قضية أساسية منها فى ارتفاع تكلفة السلع الرأسمالية فى البلدان منخفضة الدخل. وتشمل هذه السلع الرأسمالية المبانى التى ينتجها قطاع التشييد. وقطاع التشييد صغير فى البلدان منخفضة الدخل التى تقل فيها معدلات الاستثمار، ومرة أخرى فإن بيئة ما بعد انتهاء المنازعات مثال متطرف على هذا. إذ يذوى قطاع التشييد خلال المنازعات لأنه لا أحد يقوم بالتشييد. إذ يركز المجتمع على التدمير. ولذلك، فإنه بمجرد انتهاء المنازعات، فإنك ترث قطاعا هزىلا للتشييد. لكن التعمير

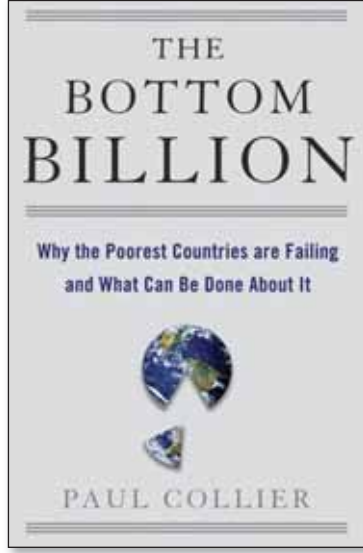
هو ما تحتاج إليه بصورة يائسة فى بيئة ما بعد انتهاء المنازعات. ومن ثم يصطدم الطلب الكثيف على التعمير مع قطاع هزىل للتشييد، وما تحصل عليه هو منحنى عرض شديد الانحدار فى قطاع التشييد.

وهذه قضايا اقتصادية جزئية لها تداعيات اقتصادية كلية، لأنها تعنى أنك حتى لو أنفقت الكثير على الاستثمار، العام أو الخاص، فإنك لن تحقق الكثير. إذ أن إنفاقك سيتبدد فى محاذاة منحنى العرض شديد الانحدار. ومن ثم، يتعين أن تنصب أولوية السياسة فى البلدان منخفضة الدخل على تمهيد منحنى عرض التشييد هذا.

#### التمويل والتنمية: كيف تحقق ذلك؟

كوليبه: مرة أخرى إن ذلك ينزل من القضايا الكلية إلى القضايا الجزئية ويتضمن بحث سلسلة الإنتاج فى قطاع التشييد. وعادة ما توجد فى مثل هذه البيئات نقاط اختناق قانونية تحول دون الحصول على الأراضي من أجل التشييد. وهناك نقاط اختناق فى الواردات من المواد - والأسمت نقطة اختناق تقليدية. وهناك نقاط اختناق فى المهارات - فالأمر يقتضى مستوى أدنى من مهارات التشييد، وذلك يعنى الاستثمار فى توفير قدرة التعليم التى تبني هذه المهارات. وأخيرا، فإنك تحتاج إلى التنظيم - شركات متخصصة فى التشييد.

ونموذجيا، هناك نوع ما من الطريق الجانبى بعيدا عن قطاع التشييد المحلى، يتمثل فى الإتيان بشركات التشييد الأجنبية، وذلك بمثابة التقاط للأنفاس، لأن قطاع التشييد يمكنه على وجه الاحتمال أن يولد قدرا كبيرا من فرص العمل فى هذه الاقتصادات؛ وذلك أمر له قيمة هائلة فى أوضاع ما بعد انتهاء المنازعات. ومن الناحية التقنية، فإن الأجور الافتراضية للشبان فى بيئات ما بعد انتهاء المنازعات سلبية. ويجدر إنفاق الأموال على توظيفهم حتى ولو لم يقوموا بأى عمل. ولكنه عمليا تستطيع توظيفهم بصورة منتجة فى قطاع التشييد.



تحدى الكتاب الذى نشر للمرة الأولى فى ٢٠٠٧، بعنوان المليار الذى يعيش فى القاع، الآراء التقليدية المعنوية بالتنمية والمعونة

والمؤسسية. ومن الجلى أن الصندوق لا يستطيع أن يفعل كل شيء، لكن عليه أن يتعلم كيف يدمج عمله فى البلدان منخفضة الدخل مع الوكالات الأخرى التى تغطى الزوايا الجزئية والمؤسسية. أنتم فى حاجة لفرق مشتركة، يتم توجيهها توجيهها مشتركا بموجب توجيهات مشتركة، خاصة مع البنك الدولى.

التمويل والتنمية: ما هى بعض العقبات التى تعترض المستويات المرتفعة المنتجة من الاستثمار فى القطاع العام؟

كوليبه: تتمثل إحداها فى تحديد المشروعات وتمثل أخرى فى تنفيذ المشروعات. فنحن نعرف أن تحديد المشروعات يتم بطريقة سيئة للغاية، بالطبع، هناك تكنولوجيا اقتصادية لتحديد المشروعات، تشمل تحليل التكلفة والمردود، لكننى غالبا ما أساءل عما إذا كان ذلك نهجا واقعا وعما إذا كان هناك طريق مختصر أكثر فاعلية.

بل إن ذلك ليس نهجا مستصوبا على الدوام، لأن

تحليل تكاليف ومردود المشروعات يتم على أساس من الاستنساب والتدرج. ومع ذلك، فإن المهمة التى نخرط فيها مع هذه البلدان منخفضة الدخل هى مهمة تسعى إلى تحويلها إلى بلدان متوسطة الدخل، ونحن نحاول أن نفعل ذلك بسرعة كبيرة. ونهج التدرج، الذى ينظر فى مشروع واحد فى كل مرة، لا يلّم حقا بكل الآثار التى تعد آثارا خارجية بالنسبة لمشروع واحد.

لنتناول مسألة مثل وصلات النقل الرئيسية التى تربط أفريقيا غير الساحلية بالساحل على نحو أفضل. فطوال ٤٠ عاما، لم تتم إقامة وصلات النقل تلك. ولا يتم القيام بمثل تلك الاستثمارات. لماذا؟ لأنه حتى عندما نجرى تحليلا للتكلفة والمردود، وهذا ما لا نفعله عادة، بل وحتى حينما نفعله، فإنه يفشل فى اختبار المردود والتكلفة، الذى يتم على أساس كل بلد على حدة ويعتبر كل أجزاء الاقتصاد الأخرى أمرا مسلما به. وأعتقد أنه من الأكثر رشدا القيام بانتقال مفاجئ والسؤال عما هو نموذجى فى البنية الأساسية العامة فى البلدان متوسطة الدخل، والذى يتعين علينا بلوغه. وحيث إننا جد بعيدين عن التخطيط الرشيد للاستثمار العام فى الوقت الراهن، فربما كنا نحتاج لمثل هذا النوع من الطريق المختصر.

#### التمويل والتنمية: ما الذى يصنع النجاح أو الفشل؟

كوليبه: كنت منذ فترة وجيزة أحلل مجموعات بيانات عن كل مشروعات البنك الدولى، آلاف منها، لمعرفة ما يفرق بين النجاح والفشل. ويبحث بصفة خاصة أحوال بيئات ما بعد انتهاء المنازعات. والإجابة هى أن الإشراف أكثر أهمية بصورة أكبر فى تحديد الفرق بين النجاح والفشل.

وباعتراف الجميع حاليا، فإن بيئات ما بعد انتهاء المنازعات تقع عند الطرف الأقصى للبلدان منخفضة الدخل. فبعد انتهاء المنازعات، نجد أن القطاع الخاص قد انسحب خلال هذه المنازعات عن كل ما هو رسمى. إذ تتسم الدول خلال المنازعات بأنها دولة نهابة، ولذلك فقد تعلم القطاع الخاص الهرب:

## التمويل والتنمية: ماذا عن البلدان النامية الغنية بالموارد؟

كوليبه: هناك مجال عكفت على العمل فيه ربما لمعظم الأشهر القليلة الماضية. فالبلدان الغنية بالموارد تتميز بأن الموارد الطبيعية فيها تطرح مشاكل تتعلق بنضوبها ومشاكل تتعلق بصدمات الأسعار. لذلك فإن النضوب والتقلب يرتبطان بالبلدان الغنية بالموارد، ولكل منهما تداعياته. فمن الجلى أن لنضوب الأصول الطبيعية تداعيات بالنسبة للمدخرات. فعندما تستهلك مجموعة من الأصول، يتعين عليك أن تبني نوعا من الأصول المعوضة. ربما لا يتعين تعويض كل مجموعة بمجموعة، لكن من المؤكد أن الأمر يقتضى منك التعزير، وذلك يعنى ضمنا أن تكون معدلات الادخار فى البلدان الغنية بالموارد أعلى منها بالنسبة للبلدان منخفضة الدخل الأخرى.

ولقد اقترحت أنه يتعين على البلد منخفض الدخل النموذجى أن يستثمر ما يقرب من ٣٠ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى. ويجب أن يزيد هذا على ذلك بالنسبة للبلدان منخفضة الدخل التى تستنفد أصولها الطبيعية. بأى الأشكال تدخر هذه البلدان؟ إن البلدان منخفضة الدخل ليست كالترويج. فرأس المال ليس وفيرا بها. وليس لديها قدر كبير من رأس المال بالنسبة لكل عامل. على النقيض من ذلك، فإن بها أدنى قدر من رأس المال بالنسبة لكل عامل على سطح الأرض، ومن ثم فمن الواضح أنها تحتاج إلى استخدام المدخرات لبناء الموجودات الرأسمالية فى البلاد. إننا فى حاجة لمرحلة من الاستثمار فى الاستثمار، وذلك يعود بنا لفكرتى الأولى. بل إن مرحلة الاستثمار فى الاستثمار أكثر أهمية من ذلك فى البلدان منخفضة الدخل الغنية بالموارد.

والآن، كيف نتدبر التقلب؟ حسنا، إن النهج النمطى هو المدخرات السائلة، ولكن ما انتهيت إليه، مع الحرص التام، هو أن البلدان منخفضة الدخل الغنية بالموارد ليس لها من خيار سوى قبول التقلب فى إطار الاقتصاد العيني بدلا من محاولة تمهيده من خلال أموال السيولة السيادية. ولن أمضى بذلك لحدده الأقصى لأن ذلك سيلغى كلية دور ما لأموال السيولة، لكن وجهة نظرى هى أن الهدف ينبغى أن يكون أكثر تواضعا من هدف تثبيت الإنفاق العام.

وإذا قبلنا أن الإنفاق العام لا بد أن يكون متقلبا، فإلى أى جزء من الإنفاق العام، والاستثمار، أو الاستهلاك ينبغى توجيه التقلب؟ هنا ترشدنا الكتب الدراسية الاقتصادية الحديثة إلى أن توجيه التقلب للاستهلاك العام فكرة سيئة؛ فهناك أشياء مثل تكوين العادات، ومن ثم فإن تخفيض الاستهلاك العام مكلف اجتماعيا بمجرد تكوين العادات.

والتقلب فى الاستثمار ليس يمثل هذا السوء، لأنك تستطيع إحداث تقلبات كبيرة تماما فى الاستثمار، لا تترجم إلا إلى تقلبات طفيفة فى الموجودات الاستثمارية. وهى تحقق استقرار الاستهلاك العام، لكنها تترك المجال لتقلب الاستثمار.

وحاليا، لا يزال يتعين على البلدان منخفضة الدخل أن تحقق ذلك دون الإضرار بمعدل العائد على الاستثمار، ويعقد هذا جدول أعمال الاستثمار فى الاستثمار، لأنه يعنى بالنسبة للبلدان الغنية بالموارد أنه يتعين أن تتوافر لها القدرة على تغيير معدل الاستثمار. لكن تذكر أنه سيتقلب حول معدل مرتفع للاستثمار، ٣٥ فى المائة مثلا. وربما يتحرك فى حالاته القصوى، بين ٤٥ و ٢٥ فى المائة. وهذا التآرجح البالغ ٢٠ فى المائة يمثل كارثة أقل من التقلب بين ١٩ فى المائة وناقص واحد.

## التمويل والتنمية: ما مدى سوء تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على

البلدان منخفضة الدخل؟

كوليبه: ينصب التأثير الأساسى على القطاع العام من خلال خفض أسعار السلع الأساسية والانخفاض المقابل فى الإيرادات. وقد أوضحت فى أحدث عمل لى، أن شدة انخفاض أسعار السلع الأساسية، من خلال تداعياتها على الناتج المحلى الإجمالى، تتوقف على السياسات الهيكلية السابقة، ومن ثم، فالأمر لا يتعلق بمجرد كيفية استجابة البلد للواقع. فإذا كان البلد معرضا للصدمات، فإنه يستطيع تصميم السياسات التى تقلل العواقب الاقتصادية الكلية لهبوط أسعار السلع الأساسية. ويتضمن جدول الأعمال الجزئى الذى يبدو أنه يجدى فى هذا، تحرير الشركات حتى تستطيع أن تدخل السوق بسرعة وأن تخرج منها بسرعة. وهذا هو ما نتوصل إليه، باستخدام قاعدة بيانات مسوح البنك الدولى عن القيام بالأعمال. فحيث يسهل دخول الشركات وخروجها، تكون عواقب انخفاض الأسعار أصغر كثيرا بالنسبة للناتج المحلى الإجمالى.

والأموال التى تقدمها مجموعة العشرين، لتوجيهها من خلال صندوق النقد الدولى، هى ظاهريا، كما افترض، مكرسة لدعم ميزان المدفوعات. لكننى أعتقد أن دعم ميزان المدفوعات يجب أن يوجه نحو دعم القطاع العام فى مواجهة تزايد عجزه المالى. والسؤال هو ما يعنيه ذلك ضمنا بالنسبة لمختلف أجزاء المصروفات العامة؟

لو كان الاستثمار مثاليا، فإن هذه البلدان ستواجه الصدمات، كما ألمحت سابقا، بترك الاستثمار ليهبط. ولسوء الحظ، فإن الاستثمار فى البلدان النامية ليس قريبا من الوضع المثالى فى أى مكان. فهو جد منخفض بشكل كبير، ومن ثم فهى تواجه معضلة. إن استراتيجية مواجهة الصدمات بتخفيض الاستثمار العام تمضى بنا تحديدا فى الاتجاه الخاطى فى الأجل الطويل. وحيثما ارتفعت مؤخرا المصروفات العامة الجارية، يبدو من الواضح أنه يتعين تخفيضها ثانية قبل أن تتشكل العادات. ومن ثم، فقبل أن تعتاد البلدان المستويات المرتفعة من الاستهلاك العام، ينبغى تخفيض هذا الاستهلاك العام. إن يتعين حماية الاستثمار العام.

والوضع الراديكالى بدرجة أكبر، هو أنه فى الوقت الذى يزيد فيه العجز المالى، اعتقد أنه يكون هناك مبرر لتغيير تكوين الإنفاق العام بصورة حادة من الاستهلاك إلى الاستثمار. ويعود بنا ذلك إلى مشكلة الالتزام. فهذه بيانات مصداقيتها منخفضة، وفى البيئات منخفضة المصداقية، يسهل تصور زيادة العجز المالى مع تخفيض الاستثمار كدليل مع النزعة الشعبوية. والاستجابة السليمة هى التصدى للدليل المدمر احتمالا لزيادة العجز المالى، بدليل قوى على أن الحكومة تحاول حماية المستقبل بزيادة الاستثمار وتخفيض الاستهلاك العام.

وأخيرا، فإن الصدمة السلبية تمثل فرصة لإجراء تغيير كبير فى السياسة. فالأزمة تعد فرصة. وفى اعتقادى أن الفرصة الرئيسية ينبغى اغتنامها هى أن تعتمد الحكومات مفهوم الاستثمار فى الاستثمار هذا، وأن تتسم بالجدية فى محاولة زيادة القدرة على الاستثمار. إن الأزمة فرصة لإعادة تركيز أولويات السياسة على هذا البناء للقدرة طويلة الأجل على الاستثمار. ■

بول كوليبه أستاذ الاقتصاد فى جامعة أوكسفورد ومدير مركز دراسة الاقتصادات الأفريقية. وجيلين جوتسليج من العاملين بمجلة التمويل والتنمية.